A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.87
18 January 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد بافلاك (بولندا)
(نائب الرئيس)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم [٣٤] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64608/A ٨٩/٥٣٨١١

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بافلاك (بولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم : مشروع القرار (A/44/L.63)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

السيد غوتيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما قام المكتب في الأسبوع الماضي بمناقشة إدراج بند جديد في جدول الأعمال كي تتمكن الجمعية العامة من النظر في الأحداث في بنما كان موقفنا هو أن هذا يتنافى تماما مع أحكام المادة ١٢ من الميثاق ، التي تنص على أنه عندما يناقش مجلس الأمن أي نزاع أو حالة لا تقدم الجمعية العامة أية توصية في شأن ذلك النزاع أو الحالة . ونظرا لأن مجلس الأمن قد انتهى من النظر في هذه الحالة يمكن للجمعية العامة أن تتناول المسألة . وموقفنا ، الذي يتسم دائما بالليبرالية إزاء إدراج بنود جديدة ، جاء محبذا اضافة البند الجديد . بيد أن مقدمي مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة قرروا أن يطلبوا أن تعقد الجمعية العامة هذه الجلسة في إطار البند ٣٤ ، "الحالة في أمريكا الوسطى" ، نظرا لأن هذا البند ما زال قيد النظر .

وبالنسبة لسكان أمريكا الوسطى من الصعب عليهم دائما اعتبار بنما جزءا من منطقتنا . فقد اعتدنا على أمريكا الوسطى التاريخية التي تتكون من الجمهوريات الخمس التي تكونت منها الجمهورية الاتحادية ، والتي نالت استقلالها في وقت واحد وتطورت بطريقة متوازية . وحالة بنما تختلف تماما فهي استقلت بعد ذلك بقرن من الزمان تقريبا وأقيمت حول القناة التي تربط بين المحيطين والأنشطة التجارية .

ولا يمكن أن نتوقع رد فعل مماثلا من جانب الذين ينظرون الى خريطة أمريكا الوسطى الجغرافية التي تشكل بنما جزءا منها دون شك .

ولكن حتى الآن ناقشت الأمم المتحدة مشاكل أمريكا الوسطى دون إدراج بنما . وإن إدراجها الآن يشكل تغييرا لا يمكن إلا أن يثير قلقنا . وقد اتخذت الجمعية العامة مجموعة من التدابير بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ولم يفكر أحد أبدا في أنها تنطبق على بنما ، ونود أن يستمر الحال على ذلك المنوال ولا يستند هذا التحذير الى رغبة جامحة في منع مناقشة مسألة بنما ، لكننا نرى أن من الأسباب التي جعلت الأمم المتحدة تهتم بمشاكل أمريكا الوسطى الجهد الذي يبذله معا الرؤساء الخمسة لأمريكا الوسطى التاريخية لاحلال السلم والديمقراطية . وإن التعقيدات التي أحدثها إدراج الحالة في بنما ستعوق الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراء بشأن أمريكا الوسطى ، ونعتقد أن ذلك لا يمكن التغاضي عنه .

وكل أمريكي لاتيني لديه أقل قدر من المعرفة بالشؤون الدولية قد تعلّم وأدرك أهمية مبدأ عدم التدخل من جانب أية دولة منفردة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى في منطقتنا . وإن الكفاح الذي خاضه أسلافنا طيلة أكثر من ٣٠ سنة لجعل مبدأ عدم التدخل مقوما أساسيا في النظام المشترك للبلدان الأمريكية يستحق إعجابنا وتضامننا .

ولهذا لا يمكننا أن نظل غير مكترثين بالأحداث الحاصلة في بنما في الأيام الأخيرة . لقد عدنا الى الأيام التي سبقت عام ١٩٣٣ ، والتي فيها قبل فرانكلين ديلانو روزفلت صراحة إلغاء حق الولايات المتحدة في التدخل بالقوة في أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ، حق طالب به في أوائل القرن رئيس آخر بنفس الاسم الأخير . والحالة الراهنة تنتهك مبدأ عدم التدخل . ونظرا الى هذه الظروف وغيرها من الظروف العديدة تعتقد حكومتي بأنه سيكون من الضروري قريبا التفكير فيما ينبغي عمله من أجل اعادة بناء النظام المشترك بين البلدان الأمريكية الذي مزق تمزقا كبيرا ، لتمكينه من تلبية حاجة التعايش السلمي في نصف الكرة الذي نعيش فيه .

ويجب أن ندرك أنه لم توجد أبدا حكومة أقل مشروعية في الأمريكتين من تلك التي ترأسها مؤخرا الجنرال مانويل انطونيو نورييغا في بنما . إن الثورة التي بدأها عمر توريخوس من أجل إعطاء ذلك البلد السيادة على موارده الطبيعية الرئيسية أخذت في التهاوي بعد موت توريخوس المفجع غير المفسَّر . إن خلفاءه أشاعوا الخوف المتزايد بين غالبية سكان بنما . والغش الذي أوصل بينكولاس اردييتو بارليتا الى السلطة تبعه قطع رأس هوغو سبادافورا والعنف ضد قوى المعارضة . وذلك أدى فيما بعد الى إلغاء انتخابات هذا العام وتعيين رئيس دولة مؤقت لم يعتبر نفسه رئيسا للجمهورية . كل ذلك انتهى بمهزلة الأسبوع الماضي عندما عينت الجمعية البنمية الجنرال نورييغا رئيسا للدولة وأعلنت عن قيام حالة حرب بين بنما والولايات المتحدة .

وطوال هذه الفترة كان من الممكن ومن الواجب القيام بعمل على مستوى نصف الكرة لمحاولة تسوية الوضع في بنما بما يعود بالفائدة على الديمقراطية وحقوق الانسان والسلم . وقد بذلت حكومة كوستاريكا جهودا جبارة لتحقيق ذلك . وقد طلبنا مرة تلو الاخرى الى منظمة الدول الامريكية اتخاذ اجراء قوي لمنع رسوخ الديكتاتورية في بنما . وفي كل مرة كان الجنرال نورييغا يرفض الصيغ التي تقترح ، كما ان ضعف الهيئة الاقليمية منعها من تجاوز الايماءات التوفيقية . ويتعين علينا ان نقر بأن دول المنطقة اسهمت بذلك في إدامة الحالة المتفجرة فيما بين سكان بنما ، وهذا بدوره ادى الى تصعيد الازمة بين ذلك البلد والولايات المتحدة ، وبأننا لم نف بالتزامنا بالدفاع عن الديمقراطية في كل ارجاء منطقتنا .

ولا يلزم الا ان نضيف الى كل ذلك الخلافات التي نشأت مع الولايات المتحدة حول الملات بالاتجار بالمخدرات لنلمس التوتر الذي ادى بالجنرال نورييغا الى أن يتجلبب بجلباب الكرامة الوطنية المجروحة ، وإلى القيام باستفزازات متكررة ضد المواطنين الامريكيين ، والى الاحداث التي وقعت قبل اسبوعين والعمل العسكري الذي جرى في الاسبوع الماضي .

ورد فعلنا يتمثل في مشاعر الأسف ازاء الضرر الجديد الذي اصاب منظومة البلدان الامريكية ، ولكن يتمثل في الوقت ذاته في مشاعر الارتياح لنهاية الكابوس الذي ظل الشعب البنمي يعاني منه طيلة السنوات الاخيرة . وقد اضافت الحالة المكربة في بلد مجاور لنا ، وقريب منا بكل معنى الكلمة ، الى قلقنا الخطير بالفعل ازاء الازمة في امريكا الوسطى . ونحن نعلم بالطبع انه لا يمكن للأمور ان تبقى على حالها . والسؤال الهام حقا بالنسبة لبنما ولبقية امريكا اللاتينية هو : "ماذا نفعل الآن ؟"

وثمة مَنْ قد يشعر بشيء من الارتياح المسوغ إزاء إدانة عمل الولايات المتحدة ، وهو النهج المنشود في هذه الجلسة . بيد ان ذلك يعني النظر الى الوراء . فالمهم بالنسبة للمستقبل ان نقرر ما اذا كان للبنميين ، مثل جميع ابناء امريكا اللاتينية ، حق المشاركة في ازدهار الديمقراطية في نصف الكرة ، والحق الابدي في حكومات منتخبة بحرية تقوم بعملها باخلاص وتحترم حقوق الانسان لمواطنيها .

وتعتقد كوستاريكا ان لشعب بنما هذا الحق . فكما عملنا من اجل السلام والديمقراطية والتنمية في امريكا الوسطى ، نحن على استعداد الآن لنساعد الشعب البنمي . كما اننا نعتقد ان الهيئات الدولية وجميع الدول الاعضاء في المنظمة يقع عليها نفس الواجب الذي يقع علينا وأنه ينبغي لها ايضا ان تفعل نفس الشيء . فيجب مساعدة بنما على تعزيز استقلالها وعلى اعادة بناء مؤسساتها على أساس ديمقراطي حقيقي فعال وعلى تحقيق سلام اجتماعي عن طريق توليد شعور الاخوة والتضامن الوطنيين . ويجب علينا ان نعيد الى ذلك البلد الاقتصاد الديناميكي الذي حظي به في الماضي بغية التمكن من تلبية احتياجات جميع افراد شعبه . وعلينا ايضا استئصال شرور النزعة العسكرية والاتجار بالمخدرات التي أدت الى اضرار كثيرة في السنوات الاخيرة .

وتقع هذه المهام في المجال العام لاختصاص الامم المتحدة . ان هذه المنظمة تمثل ضمير المجتمع الدولي ، وعندما تعالج مشاكل واحد من اعضائها يتعين علينا ان نعمل متضامنين وان نتخذ اجراء ايجابيا لمساعدة الدولة المتضررة . وقد وجه اهتمام الامم المتحدة الى مسألة بنما بطريقة حساسة للغاية : نتيجة للاضطرابات الاخيرة هناك . ولن يمكن الوفاء بمهمة المنظمة عن طريق مشروع قرار يصدر الحكم على ما حدث . فيجب علينا ان نفكر باحتياجات شعب بنما وبمقتضيات الساعة . ويجب ان تكون هذه الاحتياجات في صدارة شواغلنا . ولهذا تأمل كوستاريكا ان يغمر ضياء روح التضامن الانساني المتجسدة في عيد الميلاد المسيحي ، الذي تحتفل به ايضا الحضارات الاخرى ، الجمعية العامة وان ترشدها الى اتخاذ اجراء تكون فيه فائدة ومغزى حقيقيان لشعب بنما .

ويرى وفد بلادي ايضا انه مما ينطوي على الدلالة البالغة ان مقدمي مشروع القرار لم يوردوا اي ذكر لهذه الفائدة والرفاهية لشعب بنما في مشروع القرار ، الامر الذي يبدو انه يدل على ان ذلك لم يكن شاغلهم الهام .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما غزت الولايات المتحدة بنما قدم سببان لتبرير هذا الانتهاك السافر للسيادة والسلامة الاقليمية لبلد من جانب بلد آخر . وكان السبب الاول الاعلان المزعوم عن شن بنما الحرب على الولايات المتحدة . وكان السبب الثاني موت جندي امريكي نتيجة اطلاق جندي بنمي الرصاص عليه . ولما اصبحت الحقائق الكاملة المحيطة بهذين الحادثين معروفة على نطاق عام حتى البسطاء اصبحوا حائرين ومتشككين .

لقد اتضح ان السلطات المعنية كانت انتقائية في اختيار الحقائق التي تقدمها حول هذين الحادثين . فقد تبين ان اعلان بنما المزعوم بشن الحرب على الولايات المتحدة لا يعدو كونه تفسيرا مفرضا لقرار اتخذته الجمعية الوطنية البنمية لا يرمي إلاّ الى الاعتراف بوجود حالة حرب مفروضة . وقد جاء فيه :

"يعلن ان جمهورية بنما في حالة حرب مادام العدوان على شعب بنما آتيا من الولايات المتحدة الامريكية ."

وهذا يختلف اختلافا كبيرا جدا عن اعلان الحرب . وتسمية ذلك بإعلان حرب خروج عن معاني الكلمات .

وقضية موت جندي امريكي اكثر ازعاجا . نعم قتل جندي بنمي جنديا أمريكيا . ولكن خلافا للادعاء بالقتل الوحشي لجندي امريكي كان يقوم باعماله المشروعة من جانب جندي بنمي لا يتورع عن اطلاق النار لاوهى سبب ، يتبين الآن من الحقائق المتصلة بالحادث ان الجندي قتل بعد عدم توقف عند حاجز في الاراضي البنمية خارج منطقة القناة . وبعبارة اخرى ، ان المعلومة الحيوية التي حجبت عن الجمهور هي ان الضحية اطلق عليها الرصاص لعدم الامتثال لامر قانوني .

وبالمثل ، لم يقدم أي دليل مقنع على التهديد المزعوم لحياة الأمريكيين في بنما ولسلامة معاهدات قناة بنما . ولا يزال المجتمع الدولي ينتظر الدليل الذي يدعم هذه المزاعم . وقد يكون أمرا ذا مغزى أن تلجأ سلطات الولايات المتحدة إلى تبرير غزوها لبنما بهذه المزاعم .

ولم تخف حكومتا الولايات المتحدة السابقة والحالية رغبتهما المحمومة في الإطاحة بحكومة بنما . وقد ثبت لفترة من الوقت أن قرار الإطاحة بالحكومة قد اتخذ ولم يبق إلا إيجاد المبرر لتنفيذه . وقد تكون الحادثتان قد قدمتا مبررا مناسبا لتنفيذ الخطة المعدة ، التي كانت ، وفقا لتقارير وسائط الإعلام واعتراف المسؤولين الآن بذلك ، قد وضعت قبل أسابيع من بدء الغزو .

ولا يصدق إلا السذج التعليل بأن الخطة كانت مجرد خيار محتمل وضعه العسكريون من أجل أن يكونوا مستعدين لاستخدامه إذا اقتضى الأمر . وحتى بصرف النظر عن الاعتراف الذي صدر الآن من مصادر رسمية ، فإن الأعمال التحضيرية للغزو كانت واضحة تماما بحيث يتعذر إخفاؤها . وكان هناك ، على سبيل المثال ، آخر مكالمة تليفونية أجراها جندي شاب مع أمه قبل مغادرته إلى بنما ، وقال فيها إنه ذاهب إلى عملية قد لا يعود منها .

وقد أصدرت حكومة تنزانيا في الأسبوع الماضي بيانا تعرب فيه عن رفضها الكامل للغزو وتطالب بالانسحاب الفوري لقوات الولايات المتحدة من بنما . وقد انضمت أيضا إلى بلدان عدم الانحياز الأخرى في البلاغ الذي أدان غزو بنما وطالب بالوقف الفوري للتدخل العسكري ضد بنما وكذلك بالانسحاب الكامل وغير المشروط لجميع القوات المشاركة في الغزو . وكما يوضح بيان حكومة تنزانيا :

"هذا الغزو ليس له أي مبرر تماما ويشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة . وهو أيضا انتهاك صارخ للقانون الدولي وخرق صريح لميثاق الأمم المتحدة" .

ويتيح غزو بنما إجراء مقارنة غير عادية بالتحرك صوب تخفيف التوتر بين الشرق والغرب ، والتقارب بين الدولتين العظميين وممارسة كثير من شعوب العالم

لحقها في تقرير المصير . وتشعر بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالقلق حقا إزاء آثار غزو بنما على حريتها واستقلالها . لقد حققت بلدان أمريكا اللاتينية طوال سنوات النجاح إلى حد كبير في تأكيد حقها في تصريف شؤونها الخاصة على الصعيدين الداخلي والاقليمي . وقد انضمت شعوب عديدة في جميع أنحاء العالم إليها في الإعراب عن الأمل في أن تشهد نهاية لسياسة كانت ترمي لعدة سنوات إلى أن تعاملها على أنها جزء لا يتجزأ من ممتلكات الولايات المتحدة الأمريكية .

وأثناء المداولات بشأن الغزو الحالي ، حصر الخبراء ما لا يقل عن ٢٥ غزوا ارتكبتها الولايات المتحدة ضد ١٢ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات الماضية . وكما سمعنا من الممثل الدائم لنيكاراغوا بالأمس ، لقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة ما لا يقل عن ٤٦ مرة . ومن حق نيكاراغوا أن تشعر بالقلق بصفة خاصة . فعندما حذّرت بأنها قد تكون الضحية التالية ، لا يمكن أن يلومها أحد . فقد شهدنا جميعا الضغوط والاستفزازات التي تعرّضت لها في العشر سنوات الماضية . ولا يسعنا ، عند اقتراب انتخابات شباط/فبراير ، إلا أن نرى أعمالا مشؤومة مشابهة للحالة في بنما قبل الانتخابات .

تترتب على الغزو آثار خطيرة تتجاوز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . فهذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من جانب دولة عظمى تترتب عليه عواقب وخيمة على جميع البلدان الصغيرة . كذلك فإن الدعم الذي قدمته بلدان غربية كبرى إلى الولايات المتحدة ، ولا سيما البلدان الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، لا يقل إثارة للسخط عن الغزو ذاته . وهو يقدم الدليل الواضح على ما يمكن أن تتوقعه الأمم الضعيفة من الأمم الأقوى عندما تتضارب أعمالها مع رغباتها الأخيرة .

لقد قيل في الماضي ، وهو جدير بأن نكرره الآن أن استخدام حق النقض لمنع مجلس الأمن من ممارسة مسؤولياته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، لا يؤدي إلى تعزيز الاحترام للمجلس ولا لأولئك الذين يستغلون نفوذهم إلى هذا الحد . وإن

ما شهدناه في نهاية الاسبوع الماضي لم يكن أقل من استخدام حق النقض لتبرير نظرية القوة هي الحق وممارسة سياسة دبلوماسية الزوارق الحربية .

ومن السخرية بمكان ، أنهم هم نفس الاعضاء الذين يشكون من أن اللجوء إلى الجمعية العامة في أمور تتعلق بالسلم والامن يعتبر اغتصابا لسلطات مجلس الامن ويعمل على تقويض سلطة المجلس . وأن رد بقية المجتمع الدولي هو أن من يزرع الشوك لا يحصد العنب . فهم المسؤولون عن خيبة الامل المتزايدة المتولدة عن عجز المجلس عن ممارسة سلطاته وتحمل مسؤولياته ، لانه إذا كان مجلس الامن قد سمح له بأن يعمل على نحو عادل في الحالة الراهنة لما قامت الحاجة إلى إجراء هذه المداولات في الجمعية العامة .

وعلى أولئك الذين يسعون إلى أن يمنعوا في المستقبل العدالة في مجلس الامن من خلال استخدامهم لحق النقض ، أن يتنبهوا إلى أن بقية المجتمع الدولي لن تستمر في الإذعان لهذا النمط من مسخ العدالة . وسوف تسعى ، بدلا من ذلك ، إلى اللجوء إلى المنظمات التي تضمن العدالة للجميع .

وكما ينص البيان الذي أصدرته حكومتي ، تتمسك تنزانيا بالحق السيادي لجميع الامم ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها ، قويها وضعيفها ، في أن تقرر بحرية شؤونها الخاصة بها دون أي تدخل . وهذا هو السبب الذي من أجله شاركنا في تقديم مشروع القرار المقدم بالامس .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت الاحداث في الاسبوع الماضي في بنما محزنة بالنسبة للامم المتحدة لعدة اسباب . لقد كان اسبوعا انتهك فيه السلم والامن الدوليان في بنما نتيجة لغزو ذلك البلد من جانب دولة كبرى ، واسبوعا حدث فيه خرق لمبادئ ومقاصد الميثاق المتصلة باستخدام القوة وانتهاك سيادة ووحدة أراضي دولة عضو ؛ لقد كان أسبوعا شهد الإحباط المؤسف لعمل حاسم في مجلس الامن ، من خلال استخدام حق النقض من جانب ثلاثة أعضاء دائمين ، وفترة شهدت القانون الدولي الذي يحكم العلاقات فيما بين الدول وهو يدان بالاقدام .

ومن ثم ، فإن غزو القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة لبنما ، أيّـا كان سببه ، ينال بشكل خطير من بقاء منظمتنا مستقبلا . وإذا ما وضع في الاعتبار أن الأمم المتحدة كان الهدف من تأسيسها تجنّب هذه الأشراك في العلاقات بين الدول ، فإن الوقت قد حان بالتأكيد لأن نعارض جميعا تحول الأحداث في بنما في الأسبوع الماضي . ومن المهم أن نفعل هذا ، ليس فقط لأن مجلس الأمن ، الجهاز المسؤول أساسا عن تلك المسائل قد مُنُع بشكل ساخر من شجب الغزو ، ولكن أيضا لأن الأحداث في حد ذاتها ستحفر على المدى الطويل قبر المنظمة ما لم تول العناية الكافية السريعة . إن هذا واجب مؤلم بالنسبة لوفد بلادي لأن البلدين ذوي الشأن لهما علاقات ودية مع غانا ، ولكننا نعتبر أن واجبنا الالزامي أن نشارك دون تحيز في المناقشة الحالية لنحول دون اتجاه الأمم المتحدة الى الطريق التعس الذي سارت فيه سابقتها .

ويود وفد بلادي أن يؤكد في البداية أن الموضوع المطروح على الجمعية العامة الآن ليس شخصية الجنرال نورييغا ، أو سلوكه الشخصي ، إننا هنا للنظر في العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة مؤخرا ضد دولة عضو في الأمم المتحدة لأنه يمس أحد المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة . نحن هنا للنظر في التفسيرات التي قدمتها الولايات المتحدة لغزوها لأراضي دولة عضو في منظمتنا بلغة ميثاقنا ، ولنقرر الأثر الذي يمكن أن يرتبه ، إن كان هناك أثر ، على مستقبل منظمتنا . وبعبارة أخرى ، هل الأسباب المقدمة تكفي حقا بموجب الميثاق لأن تقوم دولة عضو بعمل عسكري ضد دولة أخرى؟

في يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، شهد العالم تدخلا عسكريا كبيرا قامت به الولايات المتحدة ضد سيادة وسلامة أراضي دولة عضو يعد ، في رأي وفد بلادي ، انتهاكا واضحا للميثاق وجميع أحكام القانون الدولي ذات الصلة . ولم يكن هذا سوى مثال آخر في سلسلة احداث من ذلك النوع . ففي عام ١٩٨٣ ، غزت القوات التابعة للولايات المتحدة غرينادا . وبعد ثلاث سنوات تقريبا ، في عام ١٩٨٦ ، قذفت القوات الجوية الأمريكية ليبيا . والآن الدور على بنما . ومن نافلة القول إن ازهاق الأرواح البريئة والتدمير الغاشم للممتلكات كانا في كل حالة كبيرين ، ناهيك عن الآثار الخطيرة على السلم والأمن الدوليين .

ومما يشير انزعاجا أكبر الانتهاك الصارخ لمبادئ الميثاق السامية وقواعد القانون الدولي التي تتطلب - في نظام دولي يتسم بالتفاوت بين القوى - أن تحكم سلطة القانون ، وليس القوة الغاشمة ، العلاقات بين الدول . والمادة ٢ (٤) من الميثاق تدعو أعضاء الهيئة الى أن :

"[يمتنعوا] ... في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة" .

إن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الذي يعرف بالقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) يقضي أيضا بأن على كل دولة واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقا للميثاق" ومراعاة هذه الأحكام توفر للدول الصغيرة ، مثل دولتي ، ضمان ممارسة شؤونها دون استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، ودون املاء من الدول القوية . وإذا ما انتُهِكَت هذه المبادئ وأحكام السلوك الدولي دون عقاب ، يُقوّض السلم والأمن الدوليان . إن مصير البلدان الصغيرة التي ليست لها أهمية عسكرية لا يمكن ضمانه بعد في عالم يعتمد على القوة لتحقيق ارادة بعض البلدان .

ولذلك ، فإن حكومة غانا تأسف أسفا عميقا للتدخل العسكري الأمريكي في بنما . وتعتبر العمل الامريكي انتهاكا صارخا لسيادة بنما وسلامتها الاقليمية وخرقا ليس له ما يبرره لمبادئ الميثاق ، ولاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى . وهو ، بالمثل ، انتهاك للاعلان الخاص بالعلاقات الودية بين الدول (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) ، الذي اقتبست منه توا ، وانتهاك لمبادئ المعاهدة التي اقيمت عليها منظمة الدول الأمريكية .

إن الولايات المتحدة تسعى الى تبرير تدخلها في بنما على أساس الدفاع عن النفس ، بل إنها تستند الى المادة ٥١ من الميثاق تأييدا لقضيتها . والقواعد التي تحكم ممارسة حق الدفاع عن النفس مستقرة تماما . وهذا الحق يمكن الاستناد اليه إذا وقع هجوم مسلح على دولة عضو في الأمم المتحدة ، وخصوصا عندما تغزو دولة أخرى اراضيها . ولم يكن هذا هو الحال . فالأعمال التي تستند اليها الولايات المتحدة حدثت

في أراض بنمية ، عندما "ضل" جندي أمريكي طريقه فدخل في نقطة تفتيش أمنية . وحدث سوء فهم من الجندي وأفراد الدفاع البنميين في نقطة التفتيش على الطريق أسفر عن إطلاق النار المأساوي على الجندي ، عندما قرر هو وزملاؤه - وفقا لما ذكره شهود عيان - أن يمروا بسيارته عبر عائق على الطريق المؤدي الى منطقة ذات حساسية عسكرية مخالفين جميع أوامر الوقوف .

وذلك الحادث المؤسف للغاية لا يمكن التشجيع عليه ، ولكن يجب أيضا أن يسلم بأنه كان من الممكن أن يقع في أي مكان آخر في العالم في ظل نفس الظروف .

تدعي الولايات المتحدة أيضا أن جنديا آخر جرح وألقي القبض على ثالث وضرب عندما كانت زوجته تستجوب وتهدد . ومهما كان التوبيخ الذي استوجبته هذه الأعمال التي ارتكبتها القوات البنمية ترى حكومة غانا أنها لم تبرر استخداما كبيرا للقوة من جانب الولايات المتحدة ضد دولة ذات سيادة . إن القواعد التي تحكم ممارسة حق الدفاع عن النفس تتطلب أن تكون التدابير المتخذة دفاعا عن النفس مناسبة للاعتداء الذي استوجبها . وينبغي أن نتذكر على أية حال أن هذه هي الطريقة التي نشبت بها حروب في الماضي والتي ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن عدم تكرارها .

لقد كان أحد أهداف الولايات المتحدة المعلنة إعادة الديمقراطية الى بنما . ووفقا لهذا ، ولّت القوات الأمريكية لرئاسة بنما السيد إندارا بسرعة وأقسم اليمين الدستورية في قاعدة أمريكية . ومرة أخرى ، كان هذا انتهاكا واضحا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى . إن الرغبة في رؤية ديمقراطية مزدهرة في بنما جديرة بالثناء ، ولكن ما هو مدى مصداقية التزام الولايات المتحدة بالديمقراطية عندما تفرض تلك الديمقراطية بتهديد السلاح ، وعندما تتسامح بشأن أحد أشد الأنظمة على الأرض قمعا وافتقارا الى الديمقراطية في جنوب افريقيا وتقدم اليه الدعم ؟

وكما نعرف جميعا ، ان العلاقات بين الولايات المتحدة وبنما لم تكن في السنتين الماضيتين تقريبا ودية . وسلسلة الأعمال والتدابير الاستفزازية التي قامت بها الولايات المتحدة ، وخصوصا في تأييدها الصريح لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت

في شهر تشرين الأول/اكتوبر في بنما ، والحملة الصحفية اللاذعة ضد بنما وقادتها ، تبين بوضوح لأي مراقب محايد أن الولايات المتحدة انما كانت تمهد لنزاع . وفي وجه هذا ، من يمكنه إنكار أن بنما ، بصفتها بلدا ذا سيادة ، كان لها الحق في الاعتراف بأن حالة حرب كانت قائمة في البلاد ، مما برر اعتماد تدابير أمنية لضمان سلم وأمن الشعب البنمي ؟

إن تلك التدابير لا تعادل إعلان الحرب على الولايات المتحدة ، وقد أمعنا النظر في البيان موضوع البحث فهل يمكن لدولة أخرى ، على سبيل المثال ، أن تبرر تدخلها في وقت لاحق في نفس البلد لاقامة حكومة أخرى فيها أكثر انسجاما مع مفهومها للديمقراطية ؟ من الحقيقي أن حكومة غانا لم تؤيد ولن تؤيد البيانات اللاذعة التي أدلى بها الزعماء البنميون ضد الولايات المتحدة ، بيد أننا أيضا على اقتناع بأن تلك البيانات لم تكن بمثابة إعلان الحرب أو إعلان العدوان المسلح على أراضي الولايات المتحدة . وما من زعيم دولة صغيرة ، مهما كان متهورا ، يمكن أن يبلغ به الجنون أن يعلن الحرب على دولة عظمى . من شأن ذلك أن يكون عملا انتحاريا . وبما أنه لايوجد في القانون الدولي حق معترف به في الدفاع الوقائي عن النفس فمن الواضح أن التدخّل العسكري الذي حدث في بنما ليس له ما يبرره .

لنسترع انتباه الجمعية إلى أن حكومة غانا قد أصدرت بيانا تعرب فيه عن أسفها العميق وسخطها إزاء العمل الذي قامت به الولايات المتحدة . وقد عُمم هذا البيان بوصفه الوثيقة A/45/67 ، المعروضة على الجمعية الآن .

وفيما يتعلق بمناقشة مجلس الأمن الأخيرة للمسألة فإن وفدي يقر بصلاحية النتيجة التي تمخضت عنها مناقشة مجلس الأمن ، بيد أنه لابد أيضا من الادراك أن الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس ، وهم أعضاء في هيئة غير ديمقراطية ، كانت ضد استخدام القوة من جانب دولة عضو ضد دولة أخرى . إن الذين آثروا اللجوء تحت شروط مفتعلة إلى الانتهاك السافر لسيادة بنما وسلامتها الإقليمية ، وهي دولة تتمتع بعضوية حقيقية في الأمم المتحدة ، عليهم أن يتذكروا أن موقفهم إزاء مطالب الميثاق التي لا لبس فيها لا يمكن إلا أن يقرب العالم من حرب أخرى . وعلاوة على ذلك فانهم عن طريق التجاهل الكامل لبعض المبادئ الرئيسية للميثاق يحطمون الأساس الأدبي للدعوة الى احلال السلم والأمن الدوليين .

إن الجمعية العامة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تتغاضى عن اللجوء الى القوة المسلحة في العلاقات بين الدول . إن جميع جهودنا في مجلس الأمن وفي اللجنة الأولى وفي سائر محافل نزع السلاح ليس لها معنى مالم تتمسك الدول الأعضاء بصرامه بنص

الميثاق وروحه . لذلك لابد من إدانة الغزو الاخير لبنما بعبارة واضحة ومناشدة الدول تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية حول طاولة المفاوضات والامتناع أيضا عن البيانات الملهبة التي لا يمكن إلا أن تسهم في تردي العلاقات . وهذا أقل ما هو متوقع منا . بتلك الكيفية يمكن الحفاظ على الأمم المتحدة .

لذلك يأمل وفدي في تأييد مشروع القرار A/44/L.63 المعروض الآن على الجمعية بشأن الموضوع وذلك خدمة لقواعد القانون الدولي وفي ألا ينظر الى ذلك بوصفه تأييدا لدولة ضد أخرى في النزاع الدائر حاليا بين الولايات المتحدة وبنما .

السيد ترين شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد فييت نام يتابع بقلق كبير الحالة الخطيرة الناجمة في بنما عن التدخل المسلح من جانب الولايات المتحدة الامريكية .

في أعقاب التدخل الصارخ مباشرة أصدرت جمهورية فييت نام الاشتراكية بيانا يدين ادانة شديدة غزو الولايات المتحدة ويعرب عن تضامنها القاطع مع شعب بنما . وفي الحقيقة أن غزو القوات المسلحة اتمريكية لبنما ، الدولة العضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز ، بغض النظر عن الاسباب التي يمكن سوقها ، لا يمكن اعتباره إلا انتهاكا صارخا لاستقلال دولة ذات سيادة وانتهاكا لسلامتها الإقليمية . مما يشكّل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في امريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى بشكل خاص .

فالمادة الثانية من الميثاق تنص على ما يلي :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"

إن الاعلان المتعلق بزيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ينص رسميا على ما يلي :

"مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية مبدأ ذو طابع عالمي ومبدأ ملزم بغض النظر عن النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي لكل دولة أو علاقات التحالف" . (القرار ٣٢/٤٣ ، المرفق الاول) .

لذلك ان هذه الأعمال غير القانونية التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة من الواضح أنها انتهكت الميثاق وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا والعلاقات بين الدول ولا يمكن تحت أي ذريعة ، تبرير هذه الأعمال .

في هذا الوقت العصيب تؤكد جمهورية فييت نام الاشتراكية حكومة وشعبا موقفها الراسخ وفقا لما جاء في الوثائق السياسية للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في شهر أيلول/سبتمبر . ففي ذلك المؤتمر :

"أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد تضامنهم مع الشعب البنمي في كفاحه من أجل دعم استقلال بلده وسيادته وسلامته الإقليمية . وأعادوا تأكيد حق شعب بنما غير القابل للتصرف في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي شكل من أشكال الضغط الخارجي أو التدخل" . (A/44/551 ، ص ٣٥)

وفي الزمن الحالي لم يعد مبدأ "الحق للقوة" محتملا وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن توقف جميع العمليات العسكرية ضد بنما وأن تنهي غزوها المسلح لذلك البلد .

إن المجتمع الدولي يجب أن يظل يراقب عن كثب التوترات الخطيرة في بنما وكذلك في أمريكا الوسطى للمساعدة على الحيلولة دون تدهور الحالة أكثر من ذلك وعلى تحقيق سلام دائم في المنطقة .

وبتلك الروح يؤيد وفدنا تأييدا كاملا مشروع القرار A/44/L.63 المقدم الى الجمعية العامة .

السيد ظريف (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تنظر الجمعية العامة حاليا في قضية تتسم بأهمية قصوى ، لا بالنسبة للأمن والاستقرار في امريكا الوسطى فحسب ، بل أيضا بالنسبة لحكم القانون في المجتمع الدولي بأسره . فما يتعرض للخطر هنا هو سلامة - بل الواقع سلطة - المبدأ العام للقانون الدولي - هذا المبدأ الأساسي المعترف به عالميا ، والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة بوصفه القاعدة السائدة التي تحكم شؤون المنظمة وسلوك الدول الأعضاء فيها ، وهو المبدأ الذي يميز بوضوح بين حكم القانون وشريعة الغاب .

إن عدم جواز التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ، وبخاصة ضد السلامة الاقليمية للدول واستقلالها السياسي ، يشكل جوهر الأساس الذي تقوم عليه هذه المنظمة ، والمبدأ الذي يستند اليه القانون الدولي المعاصر ، ومن خلاله يكون هناك معنى لمبادئ أخرى كثيرة - مثل مبدأ تقرير المصير ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وحتى مبدأ الدفاع عن النفس . غير أنه في غياب آلية دولية فعالة وذات وزن ، ينزع من يمتلكون القوة العسكرية الى اللجوء الى القوة ، وبالذات ضد الدول الصغيرة . وبالتالي يصبح حقا من واجب المجتمع الدولي أن يكون حازما في مقاومة مثل هذه السياسات المولعة بإطلاق النار ، وان يرفع بذلك من تكلفة الخروج على القانون وارتكاب العدوان .

إن عدوان الولايات المتحدة على بنما ، الذي جلب الدمار والمعاناة على الشعب البنمي ، وكبده خسائر فادحة في أرواح مدنيين أبرياء من بينهم نساء وأطفال ، مثال حي على التجاهل التام من جانب هذا العضو الدائم في مجلس الأمن لميثاق المنظمة ، ولمبادئ القانون الدولي العامة التي تحظى بكل تبجيل .

يشهد المجتمع الدولي كيف أن حكومة الولايات المتحدة بين كل حين وحين تختلق الأعذار لكي تهاجم أو تغزو أو تحاصر أو تقصف أو تستفز بشكل أو بآخر بلدا صغيرا لا تتماشى سياساته تماما مع مخططات الهيمنة التي تحيكها الولايات المتحدة . ولابد أن يكون من دواعي قلق الأمم المتحدة البالغ ، أن يظل اللجوء الى القوة ، انتهاكا

لميثاقها ، جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تحتل مقعدا دائما في مجلس الأمن مما يجعلها دائما في موقع الحكم على تصرفاتها غير القانونية .

أما الذرائع التي يلفقها المسؤولون الأمريكيون من أجل التستر على عدوانهم الصارخ على بنما فهي ، أساسا ، نوعان . النوع الأول يستخدم خارج هذا المبنى لخداع الرأي العام ، والنوع الآخر يستخدم في هذه المنظمة وفي محافل دولية أخرى للتغطية القانونية . ولن تنكشف الطبيعة الزائفة لحملة تضليل الرأي العام التي تشنها الولايات المتحدة ، إلا بعد دراسة سريعة للسياسة التي تنتهجها إزاء نظام جنوب افريقيا العنصري - بغض النظر عن كونه غير ديمقراطي - إذا وضعنا في الاعتبار أنها هي نفس حكومة الولايات المتحدة التي عرقلت كل إجراء جماعي اتخذه المجتمع الدولي بغية استئصال الفصل العنصري .

وفي حين تعبر جميع البيانات الصادرة عن مختلف مسؤولي الولايات المتحدة عن التدخل وسياسة الزوارق الحربية ، فإن ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة يحاول عبثا ان يستخدم مصطلحات الأمم المتحدة والقانون الدولي لتبرير عدوان الولايات المتحدة السافر على بنما بأنه حالة دفاع عن النفس . بل الغريب حقا أنه يشير أيضا الى المادة ٥١ من الميثاق . وهذه قمة السخف في المبررات القانونية وأكثرها مدعاة للسخرية ، وبالذات عندما تستخدمها دولة تدعي أنها دولة عظمى ضد بنما - البلد الصغير الذي لم يرتكب في تاريخه أي عدوان مسلح ضد الولايات المتحدة . مثل هذا النهج يشكل سوء استعمال فاضح لمبدأ الدفاع عن النفس كما يكرسه الميثاق وكما يعترف به القانون الدولي المعاصر ، ويجسد النهج الانتقائي الذي تسلكه حكومة الولايات المتحدة تجاه المنظمة وميثاقها والقانون الدولي ككل .

وها قد اتسع الآن نطاق الأعمال الخارجة على القانون التي تمارسها الولايات المتحدة منذ غزوها بنما لتشمل تطويق عدة بعثات دبلوماسية ومضايقة الدبلوماسيين الأجانب ، ومؤخرا ، احتجاز السفير الكوبي في مدينة بنما لفترة من الزمن . والواقع

أن كل اجراء غير قانوني يؤدي الى اجراء غير قانوني آخر ، ومن يدري متى وأين ستنتهي هذه السياسات المتنمرة المولعة باستخدام القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة .

إن جمهورية ايران الاسلامية تدين غزو الولايات المتحدة لبنما بأشد العبارات ، وتؤكد من جديد رفضها القاطع للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، والتدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى - أيا كانت الذرائع .

أود هنا أن اذكر بالبلاغ الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ عن مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز والذي يدين عدوان الولايات المتحدة على بنما ، ويدعوها ، في الوقت ذاته ، الى وقف جميع عملياتها العسكرية فورا ، وسحب قواتها من بنما بالكامل ودون شروط ، وحل المسائل المعلقة مع ذلك البلد عن طريق الحوار والمفاوضات ، في سياق الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها بلدان المنطقة بغية تدعيم السلم والاستقرار فيها .

وبالتالي ، شارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار A/44/L.63 .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشهد العام الحالي الجهود غير العادية التي يبذلها المجتمع الدولي لترجمة المبادئ والأهداف المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والواردة في ميثاق الأمم المتحدة الى حقيقة . وربما تكون امريكا الوسطى على وجه التحديد ، إحدى مناطق العالم التي كانت فيها تلك الجهود في أعظم صورها ، والتي وضعت على طريق السلم فيها أعتى العقبات .

ومما يثير جزعنا اليوم أن نرى كيف أن عقبة أخرى توضع على طريق الحلول السياسية التفاوضية للصراعات التي تعصف بمنطقة أمريكا الوسطى ، من خلال العدوان الهمجي وغير القانوني الذي تعرض له الشعب البنمي الذي قامت قوات الولايات المتحدة المسلحة بغزو ترابه واحتلال أرضه وذبح أبنائه ، في عمل لا ينتهك أقدس مبادئ القانون الدولي فحسب ، بل يتنافى أيضا مع روح الانفراج والوئام والتعاون التي بدأت تعم كل أرجاء العالم .

وكون حكومة الولايات المتحدة قد انتحلت لنفسها الحق في أن تتدخل عسكريا ضد شعب بنما ، ووجود حشد هائل للقوات الأجنبية اليوم على بعد بضعة أميال من حدود امريكا الوسطى يهددان تهديدا خطيرا جهود السلم الرامية الى تسوية الصراعات المحيقة بأمريكا الوسطى منذ ما يزيد على عقد من الزمن والتي زرعت بذورها حكومة نفس البلد الذي قام بالغزو الغادر لجمهورية بنما .

وفي البيان الذي أدلى به وفد بلادي أمام مجلس الأمن بشأن قيام القوات المسلحة للولايات المتحدة بغزو بنما ، تكلمنا مطولا عن العديد من المناسبات ، منذ نهاية القرن الماضي ، التي تدخلت فيها الولايات المتحدة في بلدان امريكا اللاتينية بذريعة أو بأخرى ، ولكنها كانت دائما تهدف الى فرض مخططاتها بالقوة على الحكومات الطيعة لتبقى تأتمر بأوامرها وتفرض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الشركات الأمريكية من الانخراط على نحو متزايد في النهب الوحشي للموارد البشرية والمادية لبلدان امريكا اللاتينية .

إن حكومة الولايات المتحدة ، الحكومة التي ما برحت منذ ما يزيد على ٣٠ عاما تواصل اسلوبها القائم على التحرش والتدخل ضد بلدي ، والحكومة التي ما برحت منذ ما يزيد على ١٠ أعوام تمول قوات المرتزقة لزعزعة استقرار نيكاراغوا ، قد أظهرت من جديد نفاقها بغزو التراب البنمي .

منذ أقل من شهرين قدمت حكومة الولايات المتحدة ، مع غيرها من الدول الاعضاء ، في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي في جميع جوانبه وفقا لميثاق الامم المتحدة" . وفي مشروع القرار ذاك قامت حكومة الولايات المتحدة ذاتها ، بصفتها مشاركة في تقديمه ، بالتأكيد من جديد على تأييدها لسلامة الميثاق وأهميته ودعت جميع الدول الى الامتثال له والالتزام بصفة خاصة بمبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للدول ، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استعمال القوة او التهديد باستعمالها في انتهاك للميثاق ، والتسوية السلمية للمنازعات ،

والتمسك بمبادئ التساوي في الحقوق وتقرير المصير للشعوب ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والتعاون فيما بين الدول ، والامتثال بحسن نية للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الميثاق الذي يحكم منظمتنا .

وبعد بضعة أسابيع من تلك المجاهرة بالايمان ، نرى أن حكومة الولايات المتحدة هي التي تنتهك ، بمكر مبيّت ، المبادئ التي تحث جميع الدول على احترامها والتي تشكل عماد ميثاق الأمم المتحدة وأساسه . ويبدو بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة أن هناك نوعين من الدول : من ناحية ، الدول التي يجب عليها أن تمتثل للمبادئ التوجيهية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تتصرف وفقا لقواعد التعايش الودي فيما بين الدول ؛ ومن ناحية أخرى ، حكومة الولايات المتحدة نفسها ، التي هي فوق القانون ، وفوق النظام ، وفوق المبادئ ، وفوق قواعد السلوك الدولي المقبول والمعمول به عموما من جانب جميع الأمم .

وفي الوقت الذي تحث فيه حكومة الولايات المتحدة الغير على عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، فإنها تستخدم القوة ، وعلى نطاق واسع ، لتحقيق أهدافها . وفي الوقت الذي تناشد فيه الدول الأخرى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، فإنها تتطفل وتتدخل بضراوة متزايدة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، الى حد شن غزو مسلح ضد بلد مجاور . وفي الوقت الذي تنادي فيه باحترام مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، فإنها تتصرف لحسم نزاعاتها عن طريق استخدام القوة العسكرية . وبينما تجاهر بتأييدها لتقرير المصير للشعوب ، فإنها عن طريق استخدام القوة المسلحة القسرية تحول دون ممارسة شعب بنما لتقرير المصير .

وباختصار فإن حكومة الولايات المتحدة لم تنتهك جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده الرامية الى حفظ السلم والأمن الدوليين فحسب ؛ بل وانتهكت كذلك المبادئ التي اقترحتها هي نفسها على المجتمع الدولي بصفتها أساس عهد الانفراج في العلاقات الدولية . وهذا يجعل من الواضح الجلي للجميع ما هو نوع السلم والأمن الدوليين الذي تعتزم الولايات المتحدة اقراره : إنه نوع من "السلم الروماني" الذي

تواصل حكومة الولايات المتحدة في ظله ، دونما رادع ، ممارسة دور الشرطي وتتدخل في عالم آحادي القطب حيث يكون هناك أمن للولايات المتحدة وعدم الأمن واليأس لبقية بلداننا .

وفي الواقع إن ميثاق الأمم المتحدة أصبح حبرا على ورق في ضوء التدخل العسكري ضد شعب بنما . إن حكومة الولايات المتحدة قد انتهكت بمكر مبيّت المبادئ التالية المكرسة في الميثاق : احترام المساواة في السيادة وسلامة الدول ؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، واللازمة التي لا غنى عنها ، التسوية السلمية للمنازعات الدولية ؛ واحترام حق الشعوب في تقرير المصير .

وتذكر حكومة الولايات المتحدة أن أعمالها تتمشى مع المادة ٥١ من الميثاق ، التي تنص على حق الدفاع عن النفس . ويبدو أن المسؤولين في الولايات المتحدة لم يقرأوا تلك المادة من الميثاق بعناية وعندما اقتبسوا منها قاموا بتحريفها في محاولة لتبرير العمل الذي لا يمكن تبريره في أعين المجتمع الدولي .

فلننظر في المادة ٥١ من الميثاق ، أنها تنص على ما يلي :

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي" .

وما لم تكن الولايات المتحدة تستخدم ميثاقا مختلفا عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يستخدمه الأعضاء الآخرون في المنظمة ، فليس في المادة ٥١ أي شيء يبرر ولو من بعيد غزو أراضي بنما على يد القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة .

إن المادة ٥١ من الميثاق تجعل من الواضح تماما أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها "إذا اعتدت قوة مسلحة [عليها]" . وفي المحصلة النهائية ، إن شعب بنما هو الذي كان له حق الاحتكام الى المادة ٥١ من الميثاق عن طريق التصدي بقوة السلاح لعدوان وغزو القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة . إذا كنا في سبيلنا للكلام حقا عن المادة ٥١ من الميثاق ينبغي أن نقول بكل وضوح إن الولايات المتحدة انتهكت أحكام تلك المادة ، إذ أن الصوت السلبي للمعتدي هو الذي منع المجلس من اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

إن هذا الغزو ينتهك قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، الذي يعرّف العدوان بأنه ، في جملة أمور ، "الاعتداء" المسلح . و "الغزو" و "الاحتلال العسكري" ، وهي كلها ينطبق عليها إجراء الولايات المتحدة ضد شعب بنما .

وهو ينتهك الإعلان الخاص بزيادة فعالية مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين والذي يحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية .

وهو ينتهك اتفاقيات طوكيو ومونتريال ولاهاي وشيكاغو ؛ وينتهك دون أي شك اتفاقيات جنيف بشأن القانون الإنساني لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٦٤ ، حيث أن جيش الاحتلال قد منع وصول المساعدة الى الجرحى والمرضى ولم يتخذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشار الأمراض والأوبئة المتسببة عن تعفن الجثث التي لم تدفن .

وهو ينتهك المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٧ و ٤٤ و ٤٥ من الاتفاقية الخاصة بالمزايا والحصانات الدبلوماسية ، حيث أن القوات الغازية قد وضعت سفارة كوبا في بنما ومقر إقامة السفير الكوبي في حالة اعتقال ، ومن الناحية العملية أخذت الدبلوماسيين الكوبيين وعائلاتهم رهائن في مدينة بنما ، الأمر الذي يعد انتهاكا لأحكام تلك الاتفاقية .

بيد أنه ينبغي إدانة حكومة الولايات المتحدة لا على انتهاكها مبادئ القانون الدولي الأساسية جدا فحسب بل أيضا على المذابح التي ارتكبتها . ينبغي إدانتها على قتلها المدنيين نتيجة لقيام قواتها الجوية بإلقاء القنابل على المناطق المكتظة بالسكان الامر الذي يبين استهتارها التام بأرواح البنميين . كما أن الأساليب التي استخدمتها القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة لم يكن يقصد بها التصدي مباشرة لمقاومة شعب بنما الباسلة للغزو الأجنبي بل تعريض ذلك الشعب لآثار القصف الجوي بالقنابل ونيران المدفعية بغية تقليل إصابات الولايات المتحدة الى الحد الأدنى ، حتى وإن كانت هذه السياسة الطائشة تعني ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين وتدمير المناطق المكتظة بالسكان تدميرا هائلا . وعلاوة على ذلك استخدمت الولايات المتحدة أراضي بنما لاختبار فعالية أسلحتها الجديدة التي لم تختبر ميدانيا بعد . وقد صرح وزير الدفاع الامريكي نفسه أمام الصحافة في ٢٥ كانون الاول/ديسمبر أن الطائرة بي - ١ المتطورة جدا قد استخدمت في غزو إقليم بنما .

إن شعب بنما يحتاج الى تضامننا اليوم أكثر من أي وقت مضى . إنه يحتاج الى مساعدتنا حتى لا يستمر حذاء الغازي في دوس ترابه ؛ وحتى لا تستمر الحكومة العميلة المفروضة بقوة سلاح الجيش الغازي في انتهاك استقلاله وسيادته ؛ وحتى يكفل احترام حياة ورفاه أولئك الذين سقطوا في أيدي القوات الغازية . انه يحتاج الى مساعدتنا لضمان التطبيق الدقيق لمعاهدات توريخوس - كارتر بشأن قناة بنما ولمنع حكومة الولايات المتحدة من حرمان شعب بنما من سيادته على تلك الوصلة بين المحيطين ، الأمر الذي تبغي الولايات المتحدة القيام به . إنه يحتاج الى مساعدتنا وتضامننا حتى تشفى الجروح التي لحقت به من جراء الغزو الطائش لأرضه .

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يساعد شعب بنما بإرسال المساعدة الطبية والغذائية ، على غرار ما عرضت كوبا أن تقوم به عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية . ونحث المجتمع الدولي على الإعراب عن تضامنه مع شعوب امريكا الوسطى الشقيقة ، نظرا لأن غزو بنما دليل واضح على الحد الذي يمكن أن تذهبه حكومة

الولايات المتحدة لفرض مخططاتها الإمبريالية متحدية إرادة المجتمع الدولي في السلم والانفراج .

ووفدي يؤكد مجددا إدانته المتناهية الشدة لغزو الولايات المتحدة لبنما ، ويود في هذا المحفل الدولي أن يبرز بطولة جميع أولئك الذين حاربوا دفاعا عن وطنهم وأمتهم واستقلالهم وسيادتهم ومبادئهم ، وسقطوا على تراب وطنهم البنمي الثري . لهم المجد الأبدي وشكر جميع شعوب العالم : لقد حاربوا وسقطوا ؛ لقد ضحوا بأرواحهم ودمائهم لمنع الولايات المتحدة - كما تنبأ بذلك خوسيه مارتي قائد حروب الاستقلال في كوبا - من نشر مخالبها على أراضي أمريكتنا .

أود أن أعلن بكل وضوح موقف كوبا إزاء حضور ممثلي بنما المزعومين في هذه القاعة . إننا نرى أن هؤلاء الجالسين على مقاعد بنما ممثلون شرعيون لا لشعب بنما وإنما للدولة الغازية التي تحاول فرضهم على الجمعية العامة . إنهم خائنون لشعبهم الذي أريق دمه حفاظا على استقلال بنما وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وعاجلا أم آجلا سيحكم عليهم تاريخ شعب بنما .

السيد منون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تدخل الولايات المتحدة المسلح في بنما هو الذي أدى بنا الى الاجتماع هنا في قاعة الجمعية العامة سعيا للسلم بعد أن فشل مجلس الامن في اتخاذ إجراء لحل الأزمة . وبما أن أعضاء الأمم المتحدة ملتزمون بمبدأ عدم استعمال القوة في تسوية المنازعات ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فنحن مسؤولون شرعا عن المطالبة بإنهاء العمل العسكري فورا وانسحاب القوات الاجنبية حتى يمكن استعادة السلم والاحوال الطبيعية الى بنما وتهيئة الظروف التي تمكن شعبها من أن يقرر بنفسه مصيره عن طريق ممارسة حقوقه الديمقراطية .

ما فتئت حكومة الهند تتابع عن كثب الاحداث هناك ، وأوضحت في الأسبوع الماضي موقفها بشأن المسألة . قال وزير خارجيتنا السيد اي.ك. غوجرال في بيان أمام برلماننا في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ما يلي :

"ان حكومة الهند تشعر ببالغ القلق ازاء التدخل العسكري للولايات المتحدة في بنما وتشجب هذا العمل . ويؤسفنا ايضا ان هذا العمل ادى الى خسائر في ارواح بريئة في بنما . وتلتزم الهند التزاما تاما بالتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة لتسوية المنازعات . وما برحت الهند ترى ان التفاوض هو السبيل الافضل للتسوية السلمية للمنازعات ، وان هذا ينطبق على الحالة في بنما وايضا على المشاكل في امريكا الوسطى . ويتمشى موقفنا أيضا مع ميثاق الامم المتحدة ، الذي يلتزم به جميع اعضاء الامم المتحدة . وتأمل حكومة الهند في ان يتم قريبا وضع حد للتدخل العسكري للولايات المتحدة وان تُسحب القوات الامريكية بسرعة . وانني واثق من ان مجلسنا يرجو لشعب بنما ان يتمكن من ارساء دعائم العملية الديمقراطية" .

ان الهند ، بوصفها عضوا في الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ، ما برحت تؤيد الحاجة الى احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ان انتهاكات هذه القواعد تخلّف حتما في اعقابها الفوضى وتعرض السلم للخطر . وفي ضوء ذلك اعرب مكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز إعرابا واضحا في بلاغه الصادر في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ عن قلقه ازاء الحالة في بنما . ومهما كانت النزاعات التي قد تنشأ فاننا ندعو الى حلها سلميا عن طريق الحوار الذي يجمع بين الناس بحثا عن التفاهم بدلا من القوة التي تبذر بذور الريبة والعنف فتفرق بين الشعوب . ولهذا إن برلماننا شجب بقوة العمل العسكري الذي ادى الى خسائر في الارواح والممتلكات وسبب الفوضى في بنما .

كما ان في بنما العديد من مواطني الهند وقد عانوا مع غيرهم . وان اية مناصرة منا لقضيتهم تشمل بالطبع مناصرتنا للهدوء في بنما للجميع . ولذلك فاننا نأمل في ان تستعيد بنما ديمقراطية جذورها وان يخلق انسحاب القوات المسلحة للولايات المتحدة الفوري من ذلك البلد الاحوال اللازمة لاستعادة الاحوال الطبيعية هناك . ان

اعمال الماضي السليمة والخاطئة سيصدر الحكم عليها دون شك ، وسيحكم عليها بشدة اذا لزم الامر ، ولكن علينا ان نتطلع الى الامام وان نعمل من اجل مستقبل لبنما يمكن فيه لمواطنيها العمل بسلام ووئام على تقرير مصيرهم دون تدخل اجنبي من اي نوع كان .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان تقييم الاتحاد السوفياتي السياسي للتدخل المسلح من جانب الولايات المتحدة ضد بنما معروف جيدا لدى الجميع . فهو وارد في البيان الذي اصدرته الحكومة السوفياتية في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ، والذي يصف ذلك التدخل بانه يمثل

"انتهاكا صارخا للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وقواعد العلاقات بين الدول" .

ويؤكد هذا الاعلان أيضا

"ان هذا الاجراء العسكري الذي اتخذته الولايات المتحدة ضد بنما يمثل تحديا للمجتمع الدولي الذي يسعى لتطوير علاقات على أساس مبدأ احترام سيادة الدول الاخرى وكرامتها" .(S/21041 ، المرفق)

اننا لا نتحدث في هذه الحالة عن إجراءات من جانب افراد محددين ، الامر الذي تحاول واشنطون التركيز عليه . اننا عندما تكلمنا في مجلس الامن ونتكلم هنا اليوم في الجمعية العامة لا نسعى بأي حال من الاحوال الى التستر على سياسات وممارسات الجنرال نورييغا أو تبريرها . فكما هو معروف جيدا ، لم تكن للاتحاد السوفياتي في الماضي وليس له في الحاضر علاقات دبلوماسية او قنصلية مع بنما . وبإعرابنا هنا عن احتجاجنا فاننا نفعل ذلك انطلاقا من اقتناعنا العميق بأن ميثاق الامم المتحدة والمبادئ المتصلة بعدم استخدام القوة ضد الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية يجب ان تكون مقدسة وانه ينبغي لجميع الدول التقيد الصارم بها .

وان الاتحاد السوفياتي يشعر بأشد القلق لقيام دولة كبيرة وقوية ، وعضو دائم في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، بانتهاك هذه المبادئ الاساسية ، مرتكبة عملا ارهابيا دوليا صارخا ضد دولة صغيرة لا حول ولا قوة لها . وليس من باب استخدام العبارات الخطابية ان نتساءل : من هي الضحية القادمة ؟ واين الضمان بأن الولايات

المتحدة لن ترسل ، تحت ذريعة ملفقة ، الطائرات والدبابات والمَدافع والقوات المحمولة جوا لدعم حججها ؟

ان السيطرة التي تمارسها قوات الولايات المتحدة في بنما سيطرة استبدادية تماما . فهي تقوم بالقبض على مواطنين بنميين وانتهاك اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية عن طريق تطويق عدد من السفارات في ذلك البلد . وهذا يعد انتهاكا سافرا لقواعد السلوك المتحضر . وانني اشير بوجه خاص الى الحالة الناجمة عن وجود قوات الاحتلال حول بعثة الفاتيكان في بنما . ونجد ان من الاهمية البالغة ان تجري الجمعية العامة تقييما وافيا لتصرف الولايات المتحدة في بنما وان تطالب بالوقف الفوري والتام لتدخلها وانسحاب قوات الولايات المتحدة المسلحة من ذلك البلد .

ونرى ايضا ان من السليم ان يذكر مشروع القرار بأنه ينبغي لجميع الدول الاعضاء ، وفقا للفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، ان تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء الى التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة أو على اي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة . ولا يمكن التستر على تجاهل هذه الاحكام الاساسية باللجوء الى المادة ٥١ من الميثاق ، التي تقتضي في رأينا اتباع نهج متوازن ودقيق للغاية . وفكرة ان قوات الولايات المتحدة المسلحة كانت تمارس حقها الثابت في الدفاع عن النفس في بنما لا تصمد حتى في وجه التفحص السطحي . فقد رفض هذه المزاعم عن حق المكتبُ التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الدول الامريكية وفي البيانات الصادرة عن حكومات عشرات البلدان باعتبارها مزاعم لا أساس لها .

ومن المؤسف ان مجلس الامن لم يتمكن في جلساته الاخيرة من اعتماد مشروع قرار بشأن مسألة بنما نتيجة للفيتو الثلاثي ، الامر الذي ادى الى تعطيل اي اجراء من جانب مجلس الامن لوقف تدخل الولايات المتحدة . ولذلك ، فان الجمعية العامة اضطرت اليوم الى دراسة مسألة آثار التدخل العسكري للولايات المتحدة في بنما على الحالة في امريكا الوسطى ككل .

ويعتبر الاتحاد السوفياتي أن من غير المقبول استخدام حالة بنما لتخريب عمليات السلم في المنطقة . ويراودنا وطيد الأمل في أن تعود الحالة في بنما وفيما حولها إلى حالتها الطبيعية ، ونطالب الولايات المتحدة بأن تتخلى عن مخططات استخدام القوة وأن تلتزم التزاما صارما بمبادئ الميثاق . وفي رأينا ، أن هذا هو مغزى مشروع القرار ، وسيصوت الوفد السوفياتي مؤيدا له .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يعتبر مبدأ عدم التدخل عاملا بارزا في الميثاق في تحديد قواعد السلوك الاخلاقي في العلاقات الدولية . ولهذا ، فإن انتهاكه الصارخ ، كما حدث في بنما منذ عدة أيام ، لا يمكن إلا أن يتلقى الإدانة القوية من جانب المجتمع الدولي .

وفي ظل خلفية التاريخ الصعب في العلاقات بين الدول الامريكية أصبح ذلك المبدأ الاساسي قاعدة للروح القومية في أمريكا اللاتينية ، ومكّن ، في السنوات الاخيرة فقط ، من القيام بجهد دبلوماسي في تضامن وتنسيق سياسي مستمر ، ومن القضاء تدريجيا على المواجهات التقليدية فيما بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . ومن ثم فإن الحالة التي طرأت ، بعد سنوات طويلة وبعد أحداث مريرة ؛ قد أزالت من الضمير الامريكي ذلك التفكير الذي عفى عليه الزمن ومن ثم فإنها تؤدي إلى تضامن محدد للديمقراطية في غالبية واسعة النطاق من بلدان القارة .

وفي ذلك النسيج المشترك للمُثل التي كان يجري ترسيخها ، كان كل شيء يبدو مؤشرا على أنه فيما يتعلق بالسلم والامن ، بينما لم يتفق الشمال والجنوب دائما على الاولويات أو طبيعة المواجهات المحتملة ، كان هناك مجال واسع أصبح من الميسور فيه أن يتخذ إجراء متضافر بعد مشاورات متعددة الاطراف للدفاع عن مجتمع ديمقراطي فتي في المنطقة . وكان الأساس المشترك لذلك الجهد ، الذي لعبت فيه البلدان الاعضاء فيما يسمى بمجموعة الثمانية دورا هاما ، رفض العمل القسري واتخاذ مواقف توفيقية مدروسة وكل هذا كان يتداخل في توازن حساس مع الاهداف الامنية للكبير والصغير ، وجميعهم يهتمون لا بالتعايش الجغرافي فحسب ولكن أيضا بالالتقاء النوعي للمصالح في قارة يجب أن يقوم مصيرها على الاحترام المتبادل والمعرفة الشاملة بتاريخنا المشترك والشواغل

المشروعة لجميع بلدان المنطقة . وحتى الماضي القريب كانت تبدو أمريكا الوسطى مثالا للتوازن الحساس لذلك الجهد .

وفيما يتعلق بالحالة في بنما ، كان بلدي يدعو ، أولا في آلية المشاورات السياسية وبعد ذلك في منظمة الدول الأمريكية ، إلى سلسلة من المبادئ تسمح باتخاذ اجراء فعال مثل الذي ذكرته . ومع التوفيق بين مبدأ عدم التدخل المقدس ، ومعيار جديد - وهو التضامن الديمقراطي - كنا نسعى إلى تحقيق توافق آراء إقليمي ، بينما يضمن سيادة ووحدة أراضي بنما ، يساعد شعبها على حل الأزمة السياسية التي تواجهها بالوسائل الديمقراطية . وكان هذا هدف عمل بيرو في مختلف المحافل الدولية : وهو كفالة أن تسود الإرادة السيادية لشعب بنما وتفادي الردود المختلطة أو التلقائية . وفي ذلك الإطار ، بعد فشل مبادرة المساعي الحميدة لمنظمة الوحدة الافريقية ، عرضت محاولة لصياغة توفيقية على كل قطاعات مجتمع بنما لاستعادة الديمقراطية ، تتمشى مع الاحترام الصارم لمبدأ عدم التدخل والالتزام الكامل بمعاهدات القناة . وفي تشرين الاول/اكتوبر من هذه السنة قرر رؤساء الارجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في مؤتمر ايكا تعليق عضوية بنما في تلك الآلية ، لتحرير المنطقة من العقبات التي قد تمنع العمليات الدبلوماسية الجديدة الرامية إلى ايجاد الحل النهائي للأزمة .

ورغم خطورة الحالة في بنما لم تستغل كل الوسائل الدبلوماسية في محاولة للتغلب على الدكتاتورية التي كانت دون شك عبئا على عملية بناء المستقبل الديمقراطي والتعددي في المنطقة . ولا نزال مقتنعين بأن نوعية العلاقات فيما بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة تعتمد اعتمادا مباشرا على وقوفنا صفا واحدا على أساس المبادئ المشتركة الواضحة ولهذا تعتبر المغامرة القسرية التي وقعت في بنما مرفوضة وغير حكيمة ، ولا يمكنها أن تؤدي إلا إلى عواقب سلبية عميقة الاثر على العلاقات في المنطقة برمتها .

لقد ذكرت بيرو وأوضحت في مناسبات عديدة أن استمرار نظام نوريغا كان مهزلة مرفوضة وأن أي جهد للتغلب على ذلك النظام المستغل يعتبر جهدا قانونيا ، بشرط ألا ينتهك أسس التعايش الدولي ذاتها . وبالتالي ، فإن الغزو الذي ينتهك انتهاكا صارخا ما حققناه بالفعل يعود بنا إلى عصر الفوضى وعصر السلوك البدائي في العلاقات الدولية . ومن ثم ، يرفض بلدي كل أشكال الدكتاتورية ، مثل الحالة المطروحة على الجمعية . ونجد أن العنصر المشترك هنا هو رفض استخدام القوة ضد أي شعب ، من ناحية ، ورفض استغلال سياسات القوة فيما بين الشعوب ، من ناحية أخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠